

CONDORCET

ALEXANDRE KOYRE

كوندرسيه

منذ ١٥ عاما مات في سجن بور- لا- رين جان أنطوان نيقولا كاريتاس ،
مركز كوندرسيه سابقا والسكرتير الدائم لأكاديمية العلوم وعضو الأكاديمية
فرانسيز وممثل الشعب في المؤتمر الوطني ، وكان قد أدين وصدر الأمر بالقبض
عليه من تلك الجمهورية الفرنسية ذاتها التي كان هو بين أوائل من تمنوها
وطالبوا علنا بتأسيسها ، وبذهابه ذهب عصر بأكمله .

وصدق برور^(١) حين عبر خير تعبير إذ قال : « يشغل كوندرسيه مكانا
فريدا في تاريخ الفكر الفرنسي . فهو آخر « الفلاسفة » والوحيد منهم الذي
اشترك اشتراكا فعليا في الثورة . ولم يضع مذهبا خاصا به حقا ، وإنما جمع
كل نظريات سابقه . وإنما لواجدون لديه آراء من فولتير ومن روسو ومن تورجو
ومن هلفيسوس ومن كوندياك ، وقد تشكلت شيئا فشيئا في وحدة منسجمة
آخر ما يعبر عنها كتابه « الوجيز » وهو نوع من الملخصات الفلسفية للقرن
الثامن عشر (٢) .

وليس للقرن الثامن عشر وفلسفته سمعة طيبة ، فهي بما فيها من مزيج
من العقلية الديكارتية ومن المذهب التجريبي الحسي^(٣) تبدو آخر الأمر
متناقضة غير ثابتة . فما يؤخذ عليها ، وما أخذ عليها بصفة خاصة في القرن
التاسع عشر ، أنها فلسفة متطرفة في فرديتها ، سطحية في مذهبها العقلي ،
ساذجة في تفاؤها . كما أخذ عليها إنكارها للحقائق العميقة ، وعلى الأخص
إنكارها للتاريخ وإيمانها بالتقدم .

(١) راجع كوندرسيه : ملخص لوحة تاريخية لتقدم العقل الانساني . طبعة برور ،
باريس ، بوقان ، ١٩٣٣ . المقدمة .

(٢) كانت حياة كوندرسيه رجل الرياضة والاقتصاد والفلسفة والسياسة ، ملخصا لكل
وجوه التطور الفكري في القرن الثامن عشر وللتحول من النظريات إلى الواقع والعمل .

(٣) فيما يتعلق بالمذهب الديكارتي في القرن الثامن عشر عموما ولدى كوندرسيه خاصة
راجع كتاب ف . بويه : تاريخ الفلسفة الديكارتية ، مجلد ٢ ص ٦٤١ .

ولست كل هذه المآخذ خاطئة . فما لا شك فيه أن فلسفة القرن الثامن عشر قد تبدو قليلة العمق ، قليلة الحياة بالقياس إلى ما سبقها أو ما لحقها من مذاهب فلسفية كبرى . ومن المؤكد أيضاً أن القرن الثامن عشر قد تفاعل أكثر من اللازم ، وقد آمن بقوة العقل أكثر مما يجب ، وأنه أخذ مأخذ الجدل ذلك التعريف القديم للإنسان بأنه حيوان عاقل . وأنكر قوة العناصر اللاعقلية ، أو بتعبير أدق أنكر الأساس اللاعقلي لطبيعة الإنسان . كما أنه لم يعترف بالأهمية الاجتماعية والدور الرئيسي لما كان يدعو الآراء السابقة (أى الآراء الصادرة دون فحص) ، وباستغراقه في العمل على هدم بعض « الآراء السابقة » السائدة في ذلك الوقت (الآراء السابقة الاجتماعية والدينية) مستخدماً نور العقل ، تراه قد قلل من تقديره لقوتها ولغاب عند أن الإنسان قادر على أن يستبدل بالآراء السابقة المنهزمة ، « آراء سابقة » جديدة . وهذه المآخذ حق ، ولكنها في رأى أقل خطورة مما يقال وبالأخص بما قيل (١) ولا يحذر أن تؤدي بنا إلى نسيان أن فلسفة القرن الثامن عشر قد أقامت مثلاً أعلى إنسانياً واجتماعياً وأن ذلك المثل سيبقى أصل الإنسانية الأوجد . ولقد رأينا ما تحسره فلسفة القرن الثامن عشر إن تركت الحرية والمساواة والاخاء في سبيل الرغبات العميقة لطبيعة الإنسان اللاعقلية . . . إن ما يفسر قلة التقدير التي هبط إليها القرن الثامن عشر ، هو أنه قد انهزم (٢) والهازمون هم الذين يكتبون التاريخ . وإن ممثلي الرجعية ، الرجعية الرومانطيقية ، والرجعية الرومانطيقية الألمانية بنوع خاص ، هم الذين حددوا أحكامنا التاريخية بل هم الذين عينوا لنا معنى التاريخ . وهم أيضاً الذين أقنعونا أن القرن الثامن عشر قد أنكره .

ويبدو لي أنه ما من خطأ أعظم من الزعم بأن القرن الثامن عشر قد أنكر التاريخ ، وهو زعم لا يمكن الدفاع عنه إلا بالمواقفة على المعنى الرومانطيقى للتاريخ . فاذا لم نفعل ذلك وجدنا أننا على العكس مدينون

(١) يبدو أن تغيراً في رأى قد حدث مؤخراً . راجع مؤلفات ج . ر . كاريه « فونتيل أو بسمه العقل » باريس ١٩٣٢ ، و « تركيب فولتير الفيلسوف » ، باريس ١٩٣٨ .

وراجع أيضاً أ . كاسيريه : *Die Philosophie der Aufklärung*, Tübingen, 1932.

(٢) راجع Bréhier, *Histoire de la Philosophie*, Vol. 2, Paris.

للقرن الثامن عشر ، مدينون لمونتسكيو (١) ولفولتير (٢) ولونتيتكلا ولجبون
باكتشاف التاريخ أو إذا شئت بالكشف عنه ثانية ، كما أننا مدينون للقرن
السابع عشر ، مدينون لسبينوزا ، وييل وماييون باكتشاف المعرفة التاريخية
والنقد التاريخي .

ومما لا شك فيه أن رجال القرن الثامن عشر لم تكن تنطوى قلوبهم على
احترام وعبادة وتقديس للتاريخ كما سيفعل الرومانطيقيون .
ومما لا شك فيه أيضاً أنهم لم يقدسوا المعرفة التاريخية ، وأنهم كثيراً ما
كانوا يجهلون تفاصيل الماضي (بل أكثر من التفاصيل) . ذلك لأنه لم
يكن لهم ما كان للرومانطيين من حنين إلى الماضي وألم عليه . وإنما على
العكس كانت أبصارهم متجهة إلى المستقبل . والتفكير الرومانطيقى (وكل
مذهب تاريخي قد ورث شيئاً من التفكير الرومانطيقى) تفكير «نباتي» ،
كما يقول بحق جوستاف هوبنر وهو يعمل في حيز سام مستخدماً استعارات
عضوية وبالأخص استعارات نباتية . فتراهم يتكلمون عن النمو والجذور ،
ويقارنون بين المؤسسات التي تكونت نتيجة لنمو طبيعي *natürlich gewachsen*
وتلك التي تكونت صناعياً *kunstlich gemacht* . أى إنهم يواجهون عمل
الجماعات الانسانية الذي تم بطريقة لاشعورية وغريزية بعملها الشعوري
الارادي ، أى يقارنون بين التقليد وبين التجديد الخ ...

وهذا الفهم للتاريخ أو هذا الاتجاه الذي ينظر إليه كأنه شيء ينمو
بطريقة شبه ذاتية والذي لا يرى في الانسان عاملاً مؤثراً وإنما يعده محصولاً
للتطور التاريخي ولل قوى اللاشخصية فيه أو للقوى التي تمر به ، هذا الاتجاه
لا يرتبط بالضرورة بفلسفة سياسية أو بفلسفة تاريخية رجعية ، فليس النمو جهوداً ،
وليست الشجرة جذراً ولا الزهرة برعماً (٣) . . .

ولكن النمو النباتي عملية بطيئة ، وفي الغالب ما يحتفظ النبات في صورته

(١) إن مونتسكيو هو الذي أعطانا فكرة القوانين التاريخية للتغير والخاصة بمختلف
الصور الاجتماعية للجماعات الانسانية .

(٢) لقد جدد كتاباً : «قرن لويس الرابع عشر» ، «بحث في الماديات» تأليف التاريخ
مجدداً تاماً .

(٣) إن الفلسفة الهيجلية للتاريخ ، وهي التي تنظر إليه باعتباره عملية نمو ذاتي وتكوين
ذاتي للعقل ، تدعو في نفس الوقت ، إلى تفسير محافظ وإلى تفسير ثوري .

الجديدة بصورته القديمة . وكذلك ترى في المذهب الرومانطيقى اتجاهها إلى المحافظة بل إلى الرجعية . ولما للتقاليد من قيمة كبيرة لدى الرومانطيقين تجد مذهبهم يؤدي إلى معارضة التغيير وإلى السمو بالماضى بل إلى تخيل الكمال فيه . . . (١) ومهما يكن من أمر فيكفينا القول بأن فهم الرومانطيقين للتاريخ يتضمن رفع قدر الماضى ، ذلك الماضى الذى يتحقق فى الحاضر ويمتد إلى المستقبل .

والأمر جد مختلف فيما يتعلق بفهم فلاسفة القرن الثامن عشر للتاريخ . فليس التاريخ لديهم قوة لاشخصية تتحقق فى الدنيا ، وإنما هو على العكس محصول عمل الانسان ونشاطه الذاتى . وليس التاريخ شيئاً يصنعنا وإنما هو شئٌ نصنعه نحن ، أى إنه جماع ماصنعه الناس وما يصنعونه وما سيصنعونه أو ما يستطيعون صنعه . ونتيجة لهذه النظرة العملية ، تجد المؤرخ لا يرنو ببصره إلى الماضى وإنما يتطلع إلى الأمام ، ويرى أنه ما من شئٍ أجدر بأن يقص ولا أقص بأن يدرس من تاريخ التقدم ، أى تاريخ تحرر العقل الانسانى تدريجياً ، تاريخ كفاحه قوى الجهل والخرافات التى تكبته أو التى كبتته ، تاريخ النصر الذى ناله الانسان شيئاً فشيئاً باستيلائه على قوى النور والحرية .

والتاريخ بهذا المعنى يبدو لنا كأنه تاريخ كفاح ، تاريخ معركة ضد القوى اللاعقلية التى تعوق تقدم الانسان ، تاريخ الثورة على الماضى فى سبيل المستقبل . وإذن فلا يجب الاحتفاظ بآثار الماضى ولا بالتقاليد والعادات البالية بل يجب على العكس هدمها فى أغلب الأحيان . ومن هنا يدخل التاريخ — أو على الأصح المؤرخ — فى المعركة . فهو عند ما يكشف عن الأصل البسيط للتقاليد وللمعتقدات المقدسة المبجلة يبرئنا عدم جدواها فيقتلعها من جذورها ، ويمهد الأرض ويهيئها لبناء جديد ، بناء سيؤسس على العقل فى هذه المرة .

وإنه لمن مفاخر فلسفة القرن الثامن عشر أنها لم ترد تفسير الدنيا فحسب وإنما أرادت تغييرها أيضاً . بل كانت تؤمن أنها قادرة على تغيير الدنيا بتفسيرها ، أو بعبارة أخرى كانت تعتقد أنه يكفى أن تبين للناس أين تستقر

(١) ومثال ذلك السمو بالعصر الوسيط واعتباره مثلاً أعلى .

الحقيقة وأين يكون الخطأ حتى يسيروا - ولا محيص لهم عن ذلك - نحو الحق . وكانت تشعر أن التاريخ يؤيدها في إيمانها بقوة الحقيقة والعقل . وبين لنا كوندروسيه أن الإنسانية قد حققت رقياً دائماً رغم العقبات التي كانت تعوق سيرها إلى الأمام . أوليس من الحق أن سير التقدم منذ زمن ما ، منذ اختراع الطباعة ومنذ الثورة التي شنها ديكارت ، قد زاد بشكل جد محسوس ؟ أوليس من الحق أن انتصار النور في أيامنا في الحضارتين العظمتين الفرنسية والانجليزية ، يبدو كأنه قد هانا من خطر الانتكاس كما حدث في سالف الأيام عند ما أعقبت بربرية القرون الوسطى الحضارة اليونانية العظيمة الباهرة (١) ؟ وهكذا ترى أن تفاؤل كوندروسيه إنما هو تفاؤل مبني على العقل وعلى التجربة . وليس التقدم شيئاً مقدراً لا بد منه ، ولكن تاريخ الإنسانية يبين لنا حقيقته . أوليس من المعقول أن نعرف بأن الإنسانية ، التي عرفت كيف تحصل على الحرية العقلية ، وعلى الحقيقة العلمية ، بل الحرية السياسية لن تدع هذه الغنائم تفلت من يديها ولن تتحول عن نور العقل (٢) ؟

ولن نحاول هنا ان نعرض لكتاب كوندروسيه « الوجيز » ، ولا أن نخلل في تفصيل « العصور » وهي الدرجات لمتابعة التي ارتقى عليها الإنسان ليصل من البساطة الخشنة في حياته البدائية إلى نور الحضارة العلمية والحرية السياسية . وحسبنا أن نعلم أن كوندروسيه يقسم تلك العصور إلى عشرة ، وأنه يعد ديكارت خاتم العصر السابع الذي يمتد « من اختراع الطباعة حتى ذلك العهد الذي استطاعت فيه العلوم والفلسفة أن تتخلص من نير السلطة » . ويقول إن العصر التاسع يمتد « من ديكارت حتى تكوين الجمهورية الفرنسية » وأن العصر العاشر يشمل « تقدم العقل الانساني في المستقبل (٣) » .

والمكان الذي عينه كوندروسيه لديكارت مكان مميز حقاً . ولم يكن ديكارت

(١) وتلك نبوءة حق ، لأن انتشار النور والمبادئ الديمقراطية في البلاد التي تتكلم الفرنسية والانجليزية ، هي التي انقذت العالم من انتكاس يرجعه إلى البربرية .

(٢) لم يبنأ كوندروسيه بذلك الاندفاع نحو العبودية ، وبذلك البعد عن التفكير الانساني الذين تراهما في أيامنا .

(٣) معرفة الطبيعة وقوانين العقل الانساني تمسكتنا ، في رأى كوندروسيه من معرفة تطورات المستقبل في مجموعها ، لا في تفاصيلها بالطبع .

العقلية الوحيدة التي زعزعت نير السلطة ، فقد سبق « أن كشف باكون Bacon عن الطريقة الحققة لدراسة الطبيعة ولاستخدام الأدوات الثلاث التي وهبتها لنا لتتعمق أسرارها ألا وهى الملاحظة والتجربة والحساب . . . ولكن باكون — وهو الذى امتلك ناصية الفلسفة إلى حد بعيد — لم يجمع بينها وبين العلوم ، وأعجب الفلاسفة بطرقه لاكتشاف الحقيقة التى لم يعط عنها أى مثل — ولكنها لم تغير قط من سير العلوم .

«لقد سبق لجاليليو أن زاد تلك الطرق باكتشافاته المهمة الباهرة . وكان ، على سبيل المثال ، قد علم الناس الوسائل التى تسموهم إلى معرفة قوانين الطبيعة . . . ولكنه وقد اقتصر فقط على العلوم الرياضية والطبيعية لم يستطع أن يطبع فى عقول الناس تلك الحركة التى كانوا ينتظرونها .

« ولقد بقى ذلك الشرف ليحرزه ديكارت الفيلسوف العبرى المقدم . ولقد أوقى عبقرية عظيمة فى العلوم ، وجمع بين القول والفعل حين أبان لنا النهج لايجاد الحقيقة ومعرفة . . . وكان يريد أن يمد طريقته ليستخدمها فى كل نواحي العقل الانسانى ، فكان الاله والانسان والكون ، على التوالى ، موضوعا لتأملاته . . . وكان إقدامه ، حتى فى الخطأ ، معوانا على تقدم النوع الانسانى ، ومحركا للعقول التى لم تستطع حكمة منافسيه أن توقفها . وطلب إلى الناس أن يرفعوا عن كاهلهم نير السلطة وألا يعترفوا إلا بما يمليه عليهم العقل . ولقد لقي آذانا صاغية لأنه استخدم إقدامه وحماسته . ولم يتحرر العقل ولكنه علم أن تكونيه يعده لذلك . . . ومنذ ذلك الحين استطاع الناس أن يتنبأوا أن أغلال العقل لا بد محطمة عما قليل (١) . »

وكبار العباقرة الذين بزغوا فى العصر التاسع ، ذلك العصر الذى سمح فيه أخيرا باعلان حق طالما أنكر ، ألا وهو حق إخضاع كل الآراء للعقل ، أى استخدام الوسيلة الوحيدة التى منحناه لفهم الحقيقة ومعرفة (٢) ، هم فى رأى كوندرسيه — نيوتن الذى يرجع إليه الفضل فى أن يعرف المرء أخيرا ولأول مرة

(١) أنظر *Essai* من ١٤٣ .

(٢) ص ١٥٩ من *Essai* : لقد تعلم الناس أن الطبيعة لم تكتب عليهم أن يؤمنوا بكلام الآخرين . وهكذا اختفى من الجماعة الانسانية التطير القديم ، وخضوع العقل أمام المعجزات ، اختفى ذلك من الجماعة الانسانية كما اختفى من الذلقة .

أحد القوانين الطبيعية للكون . . . وهو اكتشاف فريد ما زال للآن يعد مجدا لمن وجده (١) ، ثم «لوك الذى أبان أن التحليل المضبوط الدقيق للآراء — وذلك باختزالها إلى آراء أكثر قربا من الأصل وأكثر بساطة فى التكوين — إنما هو الوسيلة الوحيدة لى لا نضل السبيل فى فوضى الأفكار غير التامة ، التى لاوحدة بينها ولا تحديد فيها ، والتى قدمتها لنا المصادفة بلا نظام وتلقيناها نحن بلا تفكير (٢)» ، ثم روسو الذى أصبح بفضل مبدأ المساواة الطبيعية بين الناس «وهو المبدأ الذى دافع عنه سدى بدمه ، والذى أضفى عليه لوك قوة من اسمه .» أقول أصبح بفضل « فى عداد الحقائق التى لم يعد سبيل إلى إنكارها ولا إلى محاربتها (٣) » وكان ذلك العصر فى الواقع هو العصر الذى وصل فيه الكتاب السياسيون إلى أن يعرفوا أخيرا حقوق الانسان الحق وإلى أن يستنبطوها من تلك الحقيقة الوحيدة ، وهى أنه كائن حساس قادر على التفكير وعلى اكتساب آراء خلقية .

« ولقد رأوا أن الاحتفاظ بتلك الحقوق هو الغرض الوحيد من اجتماع الناس فى جماعات سياسية ، وأن الفن الاجتماعى يجب أن يكون فن الاحتفاظ بتلك الحقوق مع تحقيق المساواة التامة . ولما كان من الضرورى أن تخضع الوسائل لضمان حقوق الأفراد لقواعد عامة ، وجب لذلك ألا تكون السلطة فى اختيار تلك الوسائل ملكا لأحد اللهم إلا لكثرة الأعضاء فى الجماعة . لأن أى فرد لن يستطيع أن يتبع رأيه الخاص فى ذلك الاختيار دون أن يخضع الآخر له ، فرغبة الكثرة هى وحدها التى يمكن للجميع قبولها دون مساس بالمساواة (٤) .

« ويمكن كل شخص أن يتعهد مقدما بالانضمام إلى رأى الكثرة فيصبح رأيا رأى للكل . ولكنه لا يستطيع أن يضم إلا نفسه فقط . ولا يمكن أن

(١) فى نفس المؤلف ص ١٧٥ ، يذكر كوندرسيه اسم دالمبرت إلى جانب اسم نيوتن . ولو أنه يضمه فى مرتبة أدنى منه بكثير ، ودالمبرت هو مكتشف القاعدة التى تسيطر على كل أعمال الانسان .

(٢) نفس المؤلف ص ١٥٥ .

(٣) نفس المؤلف ص ١٥٢ .

(٤) من المهم أن نرى كيف يبعث كوندرسيه روح العقل فى مبدأ خضوع الفرد للكثرة فليس فى ذلك خضوع الارادة الخاصة للارادة العامة ، وإنما خضوع الرأى الفردى لرأى الكثرة .

يتعهد - حتى نحو تلك الكثرة - إلا بالقدر الذى لا تمس به حقوقه الشخصية المعترف بها .

« تلك هي حقوق الكثرة على الجماعة أو على أفرادها وحدود تلك الحقوق . وذلك أصل الإجماع الذى يلزم الجميع ماتراه الكثرة ؛ وهو إلزام تبطل مشروعيته عند ما ينتهى وجوده بتغير الأفراد . وما لاشك فيه أن رأى الكثرة فى بعض الأمور كثيراً ما يكون فى جانب الخطأ وضد الصلحة العامة . ولكن للكثرة - حتى فى هذه الحالة - أن تقرر الأمور التى لا يجب أن يرجع فيها رأساً إليها ؛ ولها أن تقرر من تنزل له عن حقها فى إبداء الرأى ، وأن تبين الطريقة الواجب عليهم اتباعها ليصلوا إلى الحقيقة بطريقة أسلم . وليس لها أن تنزل عن إبداء الرأى فى قراراتهم لترى أهى أضرت بالحقوق العامة للأفراد أم لا (١) .

« وهكذا اختفت إزاء هذه المبادئ البسيطة فكرة وجود عقد بين الشعب ورؤسائه ، ذلك العقد الذى لا يلغيه إلا اتفاق متبادل على إلغائه أو خيانه من أحد الطرفين المتعاقدين . كما اختفى أيضاً ذلك الرأى ، الذى يعتبر أقل عبودية ولكنه ليس أقل خطأ من سابقه ، ألا وهو ربط الشعب بالدساتير متى أقرت ، كأن الحق فى تغييرها لم يكن أول الضمانات لسائر الحقوق ، وكأنما تلك المؤسسات تستطيع أن تعيش إلى الأبد ، وهى مؤسسات من صنع الانسان وهو عمل بالضرورة ناقص وقابل للتحسن كلما استنار الناس . وهكذا اضطر القوم إلى ترك السياسة الخادعة الخاطئة التى نسبت أن للناس حقوقاً واحدة بطبيعتهم ، فأرادت حيناً أن تحدد لهم الحقوق على حسب اتساع أراضهم ، أو درجة الحرارة فى بلادهم ، أو صفاتهم الوطنية ، أو ثروة الشعب ، أو درجة تقدم التجارة والصناعة لديهم ؛ وأرادت حيناً آخر أن تقسم تلك الحقوق تقسيماً غير عادل بين طوائف الناس المختلفة وفقاً لأصلهم أو ثروتهم أو مهنتهم ، وخلقت بذلك مصالح متعارضة وقوى متضادة لتقيم بعدئذ بينها توازناً أصبح وجوده ضرورياً بموجب تلك المؤسسات ، ولكنه توازن لا يزيل أثرها الخطر (٢) .

« وهكذا لم يعد يجزئ أحد على تقسيم الناس إلى سلالتين مختلفتين ،

(١) ومن هنا ضرورة الخضوع لقرار أو لقانون يعتبره المرء خاطئاً أو سيئاً .

(٢) إنا لنرى هنا هوبز ومونتسكيو .

إحداهما لتحكم والأخرى لتطيع ، إحداهما لتخضع والأخرى لتُخضع . واضطر القوم الى الاعتراف بأن للجميع الحق في أن يتبينوا مصالحهم ويعرفوا الحقائق جميعا ، وبأنه ليس لأية سلطة — حتى التي أقامها الناس على أنفسهم — أن تخفى عنهم أية حقيقة (١) . »

هذه الصفحة الرائعة التي اقتبسناها آنفاً تلخص تلخيصاً وافياً معتقدات كوندرسيه بل إيمانه الديمقراطي الجمهوري . وليس ذلك إيمان كوندرسيه وحده ، وإنما هو إيمان القرن الثامن عشر بأكمله كما يقول لنا كوندرسيه نفسه ، إيمان ذلك العصر الحيد بين العصور جميعاً « عصر تكون أثنائه في أوروبا طبقة من الرجال وقفوا أنفسهم على متابعة الخرافات إلى معاقلها حيث أداها وحماها رجال الدين والحكومات والمدارس والنقابات القديمة . رجال وضعوا مجدهم في هدم الأخطاء الشعبية ، أكثر مما اهتموا بتوسيع نطاق المعارف الانسانية ، وتلك طريقة لخدمة التقدم الانساني ولو أنها غير مباشرة إلا أنها ليست أقل الطرق فائدة أو أقلها خطراً (٢) . »

كان حب الانسانية وبغض الظلم يملأ نفوس فلاسفة القرن الثامن عشر . ولهذا كونوا « جماعة فوق الأحزاب يربط أعضاؤها رباط قوى ولمكافحة الأخطاء وكل أنواع الاستبداد . ولما كان شعور الصداقة العالمية يجمع بين أفرادها كانوا لذلك يكافئون الظلم حتى وهو ناء عن بلادهم لا يستطيع أن يصيبهم بأذى ، وحتى لو كان وطنهم هو المسمى إلى شعوب أخرى . ويقومون في أوروبا ضد جرائم الجشع التي تدنس شواطئ أمريكا وأفريقيا وآسيا (٣) . »

وأعلنوا « مذهباً جديداً كان جديراً أن يقضى القضاء الأخير على البقية الباقية من الخرافات : ذلك هو مبدأ قابلية تحسن النوع الانساني إلى حد لا نهاية له . وهو مبدأ كان أشهر رسله ورواده هم : تورجو ، بريس ، بريستلي (٤) . »

(١) Essai من ١٤٩ — ١٥١ .

(٢) نفس المؤلف من ١٥٠ .

(٣) نفس المؤلف من ١٦٥ . كان الفلاسفة يكونون جماعة من الكتاب لا تخون رأيها أبداً . ويرى كوندرسيه أن أجدرهم بالذكر هما فولتير وديدرو .

(٤) نفس المؤلف من ١٦٦ . كان أثر تورجو في كوندرسيه عظيماً جداً ، فقد أخذ عنه آراءه الاقتصادية .

وكان كوندرسيه يضع ذلك المذهب في العصر العاشر، عصر تطور العقل الانسانى وعصر المستقبل . ولهذا مايسوغه ؛ فان ذلك المذهب ، مذهب التقدم ، هو الذى يعبر خير تعبير عن النظرة الجديدة للتاريخ التى تكلمنا عنها آنفاً ، ألا وهى تفضيل المستقبل على الماضى ، وتفضيل العمل على الميراث ، والعقل على التقاليد .

وهذه النظرة هى التى بدت فى الحركتين العظيمتين : الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية ، وهما اللتان تمثلان أو تحققان — فى رأى كوندرسيه — نصر الفلسفة على الخطأ الشائع ونصرا لحرية على الاستبداد .

ومن المهم أن نرى الطريقة التى يحكم بها كوندرسيه على الدور الذى قاست به كل منهما وعلى أهميتهما التاريخية . فالثورة الأمريكية قد أظهرت للعالم « لأول مرة شعباً عظيماً قد تحرر من أغلاله ، وأقام لنفسه دستوراً وقوانين اعتقد أنها خير ما يوصله إلى السعادة » ، وهو دستور وقوانين « جمهورية أساسها الاعتراف الكامل بحقوق الانسان الطبيعية . » وكان الأمريكيون راضين عن القوانين المدنية والجنايئة التى جاءتهم من اغتلترا . ولم يكن لديهم نظام ضرائبى فاسد يستحق التغيير ، ولا استبداد إقطاعى ، ولا فروق وراثية ، ولا تقابات غنية قوية ذات امتيازات ، ولا نظام دينى عديم التسامح . ولهذا اقتصروا على إقامة سلطات جديدة بدلا من التى كانت الأمة البريطانية تمارسها لديهم^(١) .

ولهذه الأسباب كانت الثورة الأمريكية أقل كثيراً مما أحدثته من انقلاب من الثورة الفرنسية التى جاءت نتيجة مباشرة حتمية لها .

« كان على الثورة فى فرنسا أن تهتم بالاقتصاد جميعه وأن تغير كل العلاقات الاجتماعية وأن تنفذ إلى آخر حلقات السلسلة السياسية . . . »^(٢) ولهذا كانت الثورة الفرنسية ثورة حقيقية ، وبعثاً حقيقياً ، وبناءً جديداً للهيكل السياسى والاجتماعى . ولهذا يرى كوندرسيه أن « المبادئ التى بنى عليها الدستور

(١) نفس المؤلف ص ١٧١ . أما فى فرنسا فقد كانت القوانين المدنية والجنايئة غابة فى السوء ، وكانت العدالة زائفة بسبب شراء الوظائف

(٢) نفس المؤلف ص ١٧١ .

والقوانين في فرنسا أكثر نقاءً ودقة وعمقاً من المبادئ التي ألهمت الأمريكيين . . .
 فقد كان تخلصها من آثار المعتقدات الشائعة أعظم . . . ولم تترك المساواة في
 الحقوق مكانها قط لما يدعى المصلحة العامة وما هي في الحقيقة إلا خدعة . . .
 وأقيم مبدأ تحديد السلطات بدلاً من ذلك التوازن الذي لا قيمة له والذي طالما
 أعجب به البعض . . . (١) فلا أول مرة وفي أمة عظيمة متفرقة بالضرورة وتنقسم
 إلى العديد من المجالس المنعزلة ، جرؤ القوم أن يحتفظوا للشعب بحقه في
 السيادة ، وبحقه في ألا يخضع إلا للقوانين التي تصدر بموافقة المباشرة عن
 طريق ممثليه ، والتي لو مست حقوقه أو مصالحه فإنه يستطيع تغييرها بما له
 من سيادة (٢) .

وكان لا بد للثورة الفرنسية أن تكون ثورة جذرية (راديكالية) أو هي قد
 نجحت بالفعل في أن تكون كذلك . وبفضل جذريتها هذه كان لها أهمية عظيمة
 جدا في تاريخ الانسانية : فهي تحتم تاريخ التحرير ، وتبدأ تاريخ الحرية . ففي الثورة
 الفرنسية وبالثورة الفرنسية استطاعت الانسانية أو استطاع العقل أن يمتلك زمام
 نفسه تماما . فمنذ ذلك الحين ، أصبح المرء سيّد نفسه، وسيّد عمله ، وسيّد
 مستقبله ، سيّد المستقبل الذي يعده هو وقرره هو بمحض إرادته وفكره . ولهذا
 كان العصر العاشر من تاريخ الانسانية ، وهو العصر الذي ندخل فيه ، عصر
 تفضيل المستقبل ، أو كما يقول كوندرسيه عصر التقدم الذي ننشده بارادتنا .
 تقدم فكري وخلق ، وكوندرسيه لا يفصل أحدهما عن الآخر ، بل هو
 وكل معاصريه يعتقدون أن الفصل بينهما مستحيل ، وأن التقدم الفكري يتضمن
 التقدم الخلقى ويهيء له . ولهذا تراه يرسم لنا صورة مشوقة لعالم متقدم في
 الصناعة والطب والزراعة بفضل تقدم العلوم التي تجدد مناهجها باستمرار
 لتزداد تعمقا في معرفة الحقيقة (٣) عالم عظمّ التعليم ووضع للضرائب والتأمينات
 نظاما عادلا ، فتخلص بذلك مما كان فيه من تفاوت اجتماعي أساسه التفاوت في

(١) وكتلميذ لروسو لا يرى كوندرسيه تقسيم السلطات ولا يوافق على إعجاب
 مونتسكيو بالدستور الانجليزي .

(٢) نفس المؤلف ص ١٧٢ .

(٣) برهن كوندرسيه على بعد نظر عظيم حينما أعلن أن محصول منهج علمي إنما هو شيء
 محدود وأن على العلوم أن تغير مناهجها باستمرار .

الثروات . . . عالم ترى فيه رجالا يدفعهم حب العدالة والحقيقة إلى أن يحملوا مشاعل النور إلى الشعوب التي ما زالت غارقة في ظلمات البربرية (١) . . . عالم يختفى منه الرقّ أولاً ، ثم يتعدم فيه استغلال شعوب المستعمرات ؛ لأن الناس سيجدون في الشعوب الملونة إخوانا لهم ورجالا لهم حقوق مثل حقوقهم . . . وعندئذ ، لن تشرق الشمس في ذلك العالم الرخيّ السالم السعيد إلا على رجال أحرار لا يعترفون بسيادة عليهم اللهم إلا سيادة العقل . . . أما المستعدون والعبيد ، ورجال الدين وآلاتهم من منافقين وأغبياء فلن ، يظهروا بعدئذ إلا في التاريخ وإلا على خشبات المسارح . . . ولن يهتم أحد بهم إلا ليرثي لضحاياهم وللمخدوعين فيهم ، أو ليتحدث في روع عن جرمهم ليقبى الناس على حذر وليعلمهم كيف يعرفون ويخدمون بقوة العقل بواكير ما قد يظهر من جرائم التطير والاستبداد ، ذلك إذا اجترأت على الظهور مرة أخرى (٢) .

الكسندر كوازيه

[بتمج]

نقلها عن الفرنسية مصطفى كامل فوده

(١) شعوب المستعمرات وشعوب آسيا وغرب أوروبا .

(٢) Essai ص ٢١٠ .

من فلسطين إلى السودان

جولة موظف بريطاني

قد لا تكون الكتب التي تبحث في السياسة أحب الكتب إلى ، وقد لا أراها تجتذبنى وهي معروضة لدى بائعي الكتب ، كما تجتذبنى كتب الفنون والتاريخ . ولكن هذا الكتاب الذي أعرض له اليوم استرعى نظري ، لابعنوانه فعنوانه الذي هو «جولة الواجب»^(١) لا أجد فيه جاذباً خاصاً ، ولكنه استرعى نظري باسم مؤلفه سير ستيوارت سيمز . فهذا الاسم قد لا يكون غريباً على وإن كنت نسيت أسره لأول وهلة ، ولكني مالبثت أن تذكرت أنه حاكم السودان في عهد قريب . وكلمة السودان في هذه الأيام تثير شعور كل مصري ، ولعلها تثير اهتمام غيره من العرب . لذلك لم يكن عجباً أن أخذت الكتاب في لهفة وعكفت على قراءته .

ليس للكتاب أهمية خاصة ؛ فهو لا يمتاز بأناقة في الأسلوب ، ولا هو يأخذ بحسن السرد ، ولا بنظامه في ترتيب الموضوعات . وإنما خير ما يمتاز به الكتاب صراحة صاحبه ؛ فالرجل ، كما تستبين من كتابه ضيق الأفق في السياسة ، لا يسائل فيما يؤمر أن ينفذه في عمله ، ولكنه واسع الحيلة في تنفيذ هذه السياسة ، يعرف كيف يصل إلى غرضه ، يساعده على ذلك اعتدال في طبعه ، وصراحته أو مظهر صراحته ؛ فهو يرى في هذه السياسة واجباً يؤديه ، لذلك أسمى كتابه «جولة الواجب» .

كانت حياة ستيوارت سيمز سلسلة منتظمة من أداء الواجب ، منذ التحق بخدمة حكومته ضابطاً صغيراً بالهند في أول هذا القرن ، إلى أن ترك هذه الخدمة حاكماً للسودان في سنة ١٩٤٠ . ويظهر أن حكومته عرفت فيه الاخلاص للواجب ، كما عرفت فيه خير من ينفذ سياسة من السياسات بدون مساءلة أو

Tour of Duty, by Sir Stewart Symes. Collins, London, 1946. (١)

تردد ، فصار ينتقل من عمل إلى عمل ويترقى من عمل أصغر إلى عمل أهم ، حتى استطاع أن يشغل عمليْن نرى أنهما في المكان الأول من الأهمية : أولهما عمله بفلسطين بين سنتي ١٩٢٠ ، ١٩٢٨ ، حين كان حاكماً لإحدى المقاطعات في السنوات الأربع الأولى ، ثم سكرتيراً عاماً بالقدس في السنوات الأربع الأخيرة . أما العمل الثاني الذي له أهمية كبيرة فهو منصبه حاكماً للسودان بين سنتي ١٩٣٤ ، ١٩٤٠ ، ثم اعتزل العمل ، وظل ست سنوات في عزلته حتى أخرج لنا كتابه ، الذي أردنا أن نعرض بعض صوره ، ناقلين آراءه في هذا ، وفي بعض الأحيان عباراته نفسها .

في هذا الكتاب نجد صوراً عن حياته الأولى في السودان وفي غير السودان كبلاد الهند ومصر . وفيه نرى ذكراً لكثشتر وأيامه في السودان ، وكرومر وونجت وسير غورست الذي خلف كرومر بمثلاً لبلاده في مصر . ونجد وصفاً لمصر في عهد وزارة مصطفى باشا فهمي ، ووصفاً لمن فيها من شخصيات بارزة . ولكنه في ذلك الحين كان أقرب إلى المشاهد منه إلى الرجل الذي يشترك في تسيير الأمور . أما في فلسطين ، لاسيما في الفترة التي شغل فيها منصب السكرتير العام الإداري ، فقد كان مسئولاً عن تنفيذ سياسة مرسومة ، وكان هو يعلم ذلك حق العلم ، ويعلم أن حكومة تلك البلاد تمثل في صورة مصغرة جميع المشاكل التي تعترض بلاد الشرق والغرب معاً . ولقد عهد إليه بين سنتي ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ في إدارة مقاطعة تمتد من الخليل إلى سمره . ولم يكن هذا الإقليم معقد المشاكل مثل إقليمي القدس ويافا ، على أن فيه ميناء كبيراً ، هو حيفا ، وبلدة نامية هي نابلس ، وأهله مزيج يغلب فيه المسلمون ، وقد قامت بينهم الحركة الصهيونية فأروا فيها نذيراً ، وتغلّبت على ما عداها من اختلافات محلية .

وكان الموظفون الإداريون على الغالب غير خبراء بأعمالهم ولكن كانت عند كل منهم الرغبة في العمل . وكانوا يتلقون تثقيفهم على يد الجمهور ، وعلى يد رؤسائهم .

وكان الندوب السامي عندئذ سير صموئيل هور وهو إسرائيلي ؛ وصادف أن النائب العام كان إسرائيلياً أيضاً ؛ فكان العرب يشكون في عدم تحيز الحكومة . وقد حدث في ذلك الوقت أن أريد عقد اجتماع للغرف التجارية في حيفا يرأسه الندوب السامي ، ورأى العرب مقاطعة هذا الاجتماع ، فالتجأ المؤلف إلى أحد

أصدقائه من العرب التحمسين ، وعمل على إقناعه حتى وافق على أن يحمل زملاءه على الحضور ، ولم يفعل ذلك إلا رغبة في إرضاء صديقه .
وانتهت مدة خدمة سير صموئيل هور ، كما نقل عندئذ ألبرت كليتون الذى كان سكرتيراً عاماً لحكومة فلسطين ، فاذا بسيمز يعين فى مكانه ، ولم يكن ينتظر هذا التعيين . وظل ثلاثة أشهر يحكم البلاد ، إلى أن حضر المندوب السامى الجديد ، وهو فيلد مارشال لورد بروس . وكان يومئذ فى السبعين من عمره ، يدل مظهره على النشاط والعزيمة ، وفى عينيه بريق أشبه بريق الشباب ، وكان يسأل عن الأمور ، ولكنه على غير عادة الحكام كان يصغى إلى الجواب فى اهتمام .

وقد أراد سيمز أن يتركه وشأنه حتى يصدر حكمه على عمله الجديد . فاذا به بعد أيام شاقة يقول إن هذه البلاد لا تخلو مما يسترعى النظر . وكان سيمز قد انتدب ليحضر اجتماع جمعية الأمم ليتكلم عن الانتداب . وجاءت وفود العرب واليهود يقابلون المندوب السامى ، كل يدلى بآرائه ، فاذا بالمندوب يقول لسيمز بعد مقابلة هذه الوفود إن كلا منهم ينتظر أن تمثل آراؤه المتعارضة فى جنيف . ولقد ذهب سيمز إلى جنيف ثم لندن ثم عاد إلى فلسطين ، ووثق أن سياسة الحكومة الانجليزية قد رسمت ؛ فالحلم الذى بناه العرب بالنشاء إمبراطورية ، والفكرة الكبيرة عن التآلف بين الدول العربية ، بحيث تكون كل منها مستقلة فى ذاتها ولكنها متحدة فى سياستها ، لم تستطع أن تعيش إلى جانب الحقائق الخشنة للسياسة التى تنتهجها الدول العظمى ، وللخلافات بين العرب وعدم التنظيم . وكذلك ذهب مع الفكرة الكبيرة ، ذلك الأمل فى أن يتقدم أمير صهيونى ملىء الجيب بالأموال ليخطب فلسطين عروساً له ، ويدخل فى خدمة مجموعة كبيرة من الدول العربية أو السامية . ولقد عرف الحلفاء وبريطانيا خاصة فى أثناء الحرب ، كيف يتقاضون من اليهود مساعدة مكنتهم من الاستيلاء على فلسطين . وتقدم العالم اليهودى يطلب تحقيق الوعد فى الدولة الجديدة ، ولكن بريطانيا أمة من التجار الحذرين لها آراء ديمقراطية ، ولها إمبراطورية تحتوى على ملايين من المسلمين ، فأخذت تعالج الأمر بالتجارب والمناقشات والمفاوضات دون أن تصل إلى نتيجة ، ولم يبق أمامها إلا الوقوف والانتظار .

وقد ظن سيمز أن شكوى العرب قائمة من مطالبهم وحاجاتهم الاقتصادية ، ولذلك أخذ يدرس نظماً للإصلاح ، وتحدث مع زعماء كل من العرب واليهود ، فوصل إلى اتفاق غير مكتوب بينهما بأن يلزم كل فريق جانب السكينة . وقد وفى الفريقان بهذا العهد طوال المدة التى قضاها لورد بلومر حاكماً على فلسطين ، وبهذا الاتفاق استطاع أن يسرح رجال الشرطة من البريطانيين ، وأن يوفر الكثير من النفقات .

وقد روى سيمز حادثاً ذا مغزى عندما كان مديراً لإحدى المقاطعات ، يمكن أن يفهم منه مركز الموظفين البريطانيين ، وما تعهد إليهم السياسة البريطانية من عمل . ذلك أنه دعى إلى اجتماع مع غيره من المديرين لمقابلة سير صموئيل هور المندوب السامى ، وكان موضوع بحث الاجتماع ثورة خواطر العرب من أجل الهجرة اليهودية ، وما أدى إليه ذلك من وقف الهجرة مؤقتاً مراعاة لعواطف العرب من جهة ، وحرصاً على سلامة المهاجرين من جهة أخرى ، وكانت مظاهر السخط فى تلك الأثناء قد هدأت ، ولكن العدوات قائمة فى القلوب . وكانت المسألة التى طرحت للبحث هى : هل من الممكن استئناف قبول المهاجرين بعد وقف الهجرة مؤقتاً ؟ وكان من رأى رجال الاستعلامات الذين حضروا هذا الاجتماع أن يظل المنع قائماً . ولما سئل سيمز عن رأيه ذكر أن هذا الاجراء هو إجراء ضرورة وانتهاز للفرصة ، وأنه بهذا الوضع لا يليق بالحكومة أن تستمر فيه . ووافق المندوب السامى على رأيه ، وسأله بصفته مديراً لمقاطعة يدخل فيها ميناء حيفا الذى هو أحد الميناءين الهامين فى البلاد ، هل هو على استعداد لتحمل مسئولية قبول المهاجرين فى الحال وفتح الميناء لهم ؟ وكانت العيون ترمقه فى شئ من الشك عندما أجاب بالإيجاب . ولكنه اشترط شرطين : أن يخبر بمجئ المهاجرين قبل أسبوعين من وصولهم ، وأن تطلق يده فى إخبار أهل المدينة بهذا الأمر قبل وصولهم .

وعاد إلى منصبه فى حيفا . وتناثرت أخبار هذا الاجتماع ، فجاء زعماء العرب وجاء زعماء اليهود يستطلعون الخبر . فلم يتردد فى الإفشاء إليهم بالحقيقة ، وطلب إليهم أن يعملوا لهدوء أنصارهم قبل حدوث أية هجرة ، وأنه سيطلعهم على الحقيقة إذا ما جاءتة أنباء عن مهاجرين . ولكن حدث أمر لم يكن يتوقعه ؛ إذ دق بعد ذلك بأيام جرس التليفون

من القدس في داره في ساعة متأخرة من الليل ، وأبلغ في لهجة الاعتذار ، أنه وصلت سفينة تحمل بضع مئات من المهاجرين الذي طافوا البحر الأبيض بأجمعه ، وحاولوا أن ينزلوا مرتين في يافا فرفضوا ، وأن بينهم مرضى وعجزة ، وقد صرح لهم من قبل بدخول فلسطين ، وحال دون دخولهم منع الهجرة المؤقت ، وقيل له إن شروطه معروفة ، ولكن هل يستطيع في سبيل الإنسانية أن يقبلهم إذ أن السفينة ستدخل بهم ميناء حيفا بعد ست وثلاثين ساعة ؟ طلب مهلة نصف ساعة يفكر فيها ، ثم وافق على هذا الطلب على أن يرسل إليه كتيبة من الفرسان البريطانيين . وفي الصباح التالي أرسل إلى زعماء العرب مسلمين ومسيحيين ، وأطلعهم على الخبر في صراحة ، ولقد حافظوا على سكينتهم ومجاملتهم ، وإن أخبروه علانية بأن هذا الخبر سيؤدي إلى اضطراب كبير ؛ فالتناس ثأرو الخواطر لمجرد الإشاعة ، فاذا علموا بأن حيفا ستقبل مهاجرين رفضهم الوطنيون في يافا ، فإن ذلك مما يبلغ بالأمور درجة الغليان ، وقد يؤدي ذلك إلى الاضطراب وإراقة الدماء ، وأبى الزعماء أن يتعهدوا بأى شئ يتحملون تبعته في هذا الأمر .

فأفهمهم سيمز أنه يعلم ما يساورهم من قلق ، وقال لهم إن تبعة الاحتفاظ بالأمن هي على كل حال من واجبات الحكومة ، وكل ما يرغب إليهم فيه هو بذل مجهود في هذا الاتجاه بقدر ما يستطيعون .

وقابل سيمز بعد ذلك وفدًا من اليهود ، ومن الطبيعي أنهم وافقوا على غرضه ولكنهم كانوا يرهبون ما قد يتعرضون له من أخطار ، فهل يستطيع أن يضمن السلامة ، لا للمهاجرين وحدهم بل للعدد الكبير من السكان اليهود في أرواحهم وأموالهم ؟ وأجاب بأنه لا يضمن شيئاً ، ولكنه سيبذل كل جهد مستطاع . وطلب إليهم أن يحتفظوا بمظهر السكينة بالأيغلقوا حوانيتهم ، وأن يستمروا في أعمالهم مهما يحدث من الأمور .

كانت مشارب القهوة في اليوم التالي ، وإلى ساعة متأخرة من الليل ، تطن بالحديث بين غاضب وخائف . وأبدى قائد الشرطة مخاوفه من تجمع الناس . فأمره المدير بأن يعمل ما في وسعه لحفظ النظام ، إذ هو لا يرغب في الالتجاء إلى معاونة الجنود البريطانيين إلا عند الضرورة القصوى .

وفي اليوم الموعد امتطى المدير جواداً ، وسار في شوارع المدينة الضيقة ومعه تابع ، ورأى فيها جماعات من الناس كالعادة ، ورأى الحوانيت تفتح في شى

من التردد ، ورأى الهدوء مستتباً أكثر مما يجب . وقد اخترق بعض شوارع أحياء المسلمين فظهرت على أهلها الدهشة ، وكانوا يردون على تحيته في شئ من التردد . وفي ساحة صغيرة وجد جماعة من الرجال الأشداء يتناقشون في عنف ، وفي أيديهم هراوات ثقيلة ، وحدث حينئذ أن تجاوب صوت يشبه عدة طلقات ، فارتعد أصحاب الحوانيت وبدأ على وجوههم القلق ، ولم يكن ذلك إلا صوت دراجة ميكانيكية .

عاد المدير إلى مكتبه ، فأخبره كاتم أسراهِ أن السفينة تقترب من الميناء ، وأنه اتخذت الاحتياطات من رجال الشرطة ، وأن الناس يتجمعون غاضبين حول خطباء يلقون خطباً نارية ، وأنه حدثت بعض حوادث ، وفي الوقت ذاته أعلن بوجود زعيم ديني كبير من المسيحيين جاء لمقابلته ، وهو يرغب أن يراه في الحال . كان هذا الزعيم ، على وصف المدير ، رجلاً مهيب الطلعة ، يقال إن صورته طبعت على بطاقات وبيعت في فرنسا ، لجمع أموال للأعمال الخيرية ، فلقيت نجاحاً كبيراً ، لما فيها من شبه للمسيح كما يصوره المصورون في القرون الوسطى ، وكان يلعب دوراً هاماً في الأمور المحلية ، وكان سياسياً متحمساً ، وفي بعض الأوقات يبلغ به التحمس أن يصير خطراً .

قابله المدير ، وأخذ الزعيم الديني يتكلم في لغة عربية بليغة لم يكن المدير يفهمها حق الفهم ، فأخذ الزعيم يشرح رأيه بلغة فرنسية طليقة ، وكان يطلب إلى المدير حرصاً على مصلحة المدير نفسه ، ومصلحة العرب واليهود وسائر العالم ، أن يعدل عن السماح للمهاجرين بالنزول من السفينة إلى البر ، وأن يردهم من حيث أتوا . وظل يشرح رأيه ويبدى ويعيد في أقواله دون ملل ، ولم يقطع تدفق الحديث حتى صوت التليفون وهو يدعو المدير ، وحتى حديث المدير فيه . وقد استمر في بيانه بالرغم من أن المدير كان بين آن وآخر يصغى إلى محادثة تليفونية . وبعد آخر محادثة نظر المدير إلى ساعته ، فاذا الزعيم قد مضى ساعتين في شرحه . وعندئذ وقف المدير معذراً لكي ينهى المقابلة ، وقال الزعيم في رقة إنه يرجو أن لا يذهب توسطه هباء ، وأن أية محاولة لنزول المهاجرين ستكون ذات شأن خطير . فأخبره المدير في وداعة وصراحة ، أن المهاجرين قد نقلوا من السفينة إلى معسكر يقيمون فيه ، وأن قائد الشرطة حين أبلغه هذا الخبر تليفونياً قال له إن ذلك جرى في سكون حتى إنه لم ينبج كلب واحد .

وهكذا نرى صراحة المؤلف في وصف الدور الذي كان يقوم به في فلسطين ،
ويقوم به مئات من أمثاله من الموظفين البريطانيين حتى اليوم .

عندما عين سير ستيوارت سيمز حاكماً للسودان المصري الانجليزي سنة ١٩٣٤ ، لم يكن السودان غريباً عليه ، فقد عرفه وخدم فيه في مبدأ حياته العملية ، وعاش فيه كتشنر وونجت ، وخبر السياسة التي كان يكها أولئك البريطانيون الذين سلمت إليهم إدارة البلاد بعد أن أعيد فتحها ، ليثلوا مصر وبريطانيا في تلك الأرجاء ، على أن يكونوا مخلصين لما أسموه بالحكم الثنائي . وهو رجل ، كما أشرنا من قبل ، يؤمن بالسياسة التي وضعتها حكومته ، وينفذها في دقة وإخلاص . وهو كذلك رجل صريح ، فهو يتكلم في بساطة متخذاً وجهة نظر بريطانية صرفة ، لا يناقش شيئاً ولا يجادل شيئاً .

ولقد قابل تعيينه حاكماً بالسودان بالسرور ، لأنه كان يعرف دخائل الإدارة فيه ، ويعرف الرجال الذين سيعملون معه ، وهم على قوله رجال من خريجي المدارس العامة مثله ، أي ليسوا من الجامعيين ، ولكنهم قديرون في الأعمال الإدارية ، يرمون إلى الغرض فلا يخطئون إصابته . ويرى أنهم نجحوا في نقل السودان من حالة التوحش إلى المدنية ، وأنهم أوجدوا فيه الرخاء ، حتى صار الأجنبي يستطيع السياحة في أرجاء السودان دون أن يحمل سلاحاً ، وينتقل في البلاد فيقابل من الأهالي المحليين مقابلة الصديق ، وأن الانجليزي بنوع خاص يعتبر ضعيفاً كريماً ، وأنه لا توجد في السودان حوائل اللون ؛ فالسودانيون والانجليز كل يحفظ عباداته وعقائده دون أن يقوم بينهم خلاف على حق التقدم . والسودان مساحة واسعة ضخمة ، يسود فيها جو مرهق ، ويسكنه ستة ملايين من الناس .

وقد يستطيع المرء أن يكون فكرة عن مساحته واختلاف سكانه ، إذا قام برحلة جوية فوق الملايين من الأميال المربعة التي تتألف منها مساحته . فالسائح الذي يسافر جنوباً من خط العرض الثاني والعشرين إلى خط العرض الرابع فوق خط الاستواء ، يستطيع أن يرى مجرى النيل وفروعه الكبيرة ، فيرى شريطاً ضيقاً من خضرة ماء النهر تتعرج فيما يبدو صحراء لا نهاية لها ، حتى خط العرض الثالث عشر ، ثم يدخل هذا الشريط إلى أرض تغطيها الأحراش المنتشرة

ثم يمر بعد ذلك على مستنقعات منبسطة ، وهي المنطقة التي تعرف بمنطقة السدود . ثم يدخل المديرية الاستوائية ، ويمكن هذا السائح أن يتعرف الأحوال إذا نزل في عدة أماكن ؛ فيرى أن السكان الذين يعرفون بالجنس البربري عند وادي حلفا يزداد لون بشرتهم سواداً حيث يرى الزراع فيما يحاور الخرطوم . وإلى جانبها عند أم درمان يرى خليطاً من الأجناس التي تمثل شمال إفريقية ، تعدادها مائة ألف رجل وامرأة . وفي الملاكال على بعد خمسمائة ميل إلى الجنوب ، يرى نوعاً من سكان النيل ، نخيلاً عاري الجسد . وهؤلاء يحيون حياة بسيطة ، ولم عادات لا يألّفها سكان شمال السودان ، وبعد ذلك تأتي مساحة تسكنها قبائل زراعية لغتها تشبه لغة بعض سكان شرق إفريقية ووسطها .

والسائح الذي يسافر من الشرق إلى الغرب ، أي من البحر الأحمر إلى إفريقية الفرنسية الاستوائية ، وهي سياحة ألف وخمسمائة ميل ، يجد أيضاً مثل هذا التنوع . فهو يتبدى من ميناء بورسودان الحديث إلى التلال التي تسكنها قبائل البجا منذ آلاف السنين ، ثم يصل إلى كردفان وما فيها من أهل التلال الوثنيين الذين صاروا الآن من زراع القطن . ثم يصل إلى دارفور التي كانت سنة ١٩١٦ ولاية وطنية ، وقد احتفظت إلى الآن ، بعد أن صارت تابعة لحكومة السودان ، بحياتها الخاصة ؛ فتجد الجمالة في الشمال والبقارة في الجنوب ، ولا يزال لها ملوكها وفرسانها الذين يلبسون الدروع في الاحتفالات ويمتطون الحياض المسومة . وهو يقول إنه بالرغم من هذا الاختلاف في سكان السودان أتيح للسودان فرصة أمن وهدوء بعد القضاء على حكم الدراويش في سنة ١٨٩٨ ، وكان الفضل فيها للضباط الحريين من البريطانيين ، يعاونهم زملاء مصريون قديرون . وكان عملهم في الأيام الأولى ثقيلاً جداً ، وكان مفتاح هذه السياسة الابتعاد عن المركزية ، واستخدام القوى الأهلية في إدارة السودان . واعترف في هذا النظام بالأقسام التاريخية للبلاد ، وبقوة العلاقات التقليدية ، مما مكن من إيجاد هيئات أهلية تتعاون في النهضة الاقتصادية . وقد أريد قيام فريق من الأهالي بالاشتراك في الحكم لكي تنمو الهيئات التي تؤدي للحكم الذاتي . ولا ريب أن الحالة كانت تحتاج في بادئ الأمر إلى أن يحال بين الأهالي الحاكمين وسوء استعمال سلطتهم . ولذلك كان الموظفون السياسيون حذرين كل الحذر ، وهم يراقبون انتقال النظم التي تقوم على تقاليد القبيلة إلى نظم حديثة .

ومما ساعد على الرخاء أنه أنفق مالا يقل على عشرين مليوناً من الجنيهات على الأعمال النافعة . وتقوم مصر بالنفقات الأساسية ، أما القروض السودانية التي تمت أخيراً فكانت بضمن الخزينة البريطانية .

على أن مشا كل السودان ليست بالقليلة ؛ فهو مساحة واسعة يسكنها عدد قليل من السكان موزعون . والبلد زراعى ، ولكن كثيراً من أراضيه غير خصب والأمطار غير موزعة توزيعاً حسناً ، وهى خفيفة فى مناطق عديدة . وتقوم ثروة السودان على التجارة الصادرة فى منتجات أولية تختلف أثمانها اختلافاً بيناً بين سنة وأخرى حسب الانتاج المحلى والأسعار العالمية . أما المنتجات المعدنية فقليلة جداً . وتختلف الأحوال العامة فى شمال السودان عنها فى الجنوب ؛ ففى الشمال تعتبر اللغة العربية هى اللغة المعروفة من الجميع ، والآراء الاجتماعية والثقافية العربية هى معروفة لدى الجميع . والسكان من مسلمين ومتعربين ، الذين يعيشون إلى شمال خط العرض الثانى عشر ، تطل نواذهم السياسية على مصر والبحر الأبيض ، وتطل مع الشرق على منبع دينهم . ولكن إلى الجنوب من ذلك الخط نجد خليطاً من القبائل لها لغات وعادات مختلفة ، لا يربطها رابط عاطفى غير الحاجة الأولية إلى الطعام والنسل والدفاع .

وقد أخذ فى تنظيم هذه الجماعات الجنوبية ، وهذا هو الغرض مما سعى بسياسة الجنوب ؛ فهى سياسة تعترف بأن الجنوب إفريقى ينتمى كلية إلى الجنس الأسود . ويقول سير سيمز إن من المشاكل التى تقوم فى السودان مشكلة الطبقة المتعلمة . وقد حرصت الإدارة على ألا يزيد عدد المعلمين تعليماً كتابياً عما تحتاج إليه الأعمال العامة . ومع ذلك فإن جميع الوظائف الصغيرة يشغلها سودانيون . أما الوظائف الكبيرة التى تحتاج إلى تعليم ففى فان عدد السودانين فيها قليل جداً ، ولكن ظهر فى ميدان العمل أخيراً عدد من ذوى المؤهلات الطيبة والقانونية من السودانين ، وهذا فال حسن للمستقبل .

ولم يقترح سير سيمز فى أثناء حكمه إجراء أية تعديلات دستورية . وهو يرى أن الوصاية البريطانية ضرورية للاحتفاظ بمستوى الخدمات العامة ، ولكن قد يمكن السير خطوات نحو الاستقلال الذاتى ، وحتى فى شمال السودان يجب أن يضى بعض الوقت قبل إيجاد المنشآت النيابية لحكومة مسئولة .

وهناك فضلاً عن العقبات المحلية اعتبار آخر يجب مراعاته ، وهو حقوق

ومصالح شريك ثالث هو مصر. فان هذا الشريان القديم الذى هو نهر النيل ، يؤيد ويربط حظوظ ثلاثة عناصر متباينة من الجنس البشرى ، وهو ذلك الخليط من السكان الذين يعيشون فى جنوب السودان وأغلبهم وثنيون ، ثم العرب المسلمون فى شمال السودان ، ثم فلاحو الصعيد والدلتا . ولكل فريق من هذه العناصر مصلحة قائمة فى النهر . وللفلاحين الأسبقية فى القدم وفى الأهمية المادية والسياسية . وهذا كان الباعث الأساسى الذى أدى إلى التدخل الحربى المصرى فى السودان فى أوائل القرن التاسع عشر ، ثم إعادة فتح السودان بالحيش المصرى البريطانى فى نهاية ذلك القرن . وهذا هو الذى دعا إلى تأليف الحكم الثنائى . ولقد أدى الاضطراب الوطنى فى مصر إلى إخراج الجيش المصرى منه ، وإحلال قوة الدفاع السودانية محله ، وعزل طائفة من الموظفين والضباط المصريين . ولكن هذه الحوادث أثارت فى نفوس المصريين نارا مشبوبة . وظلت المسألة السودانية جرحاً لا يندمل بين مصر وبريطانيا ، وظل النفوذ المصرى مبعداً عن السودان مدة عشر سنوات أو أكثر .

ثم حدث الاعتداء الايطالى على الحبشة ، وهدد المحور سلامة البحر الأبيض والعالم ، فخلق ذلك موقفاً جديداً أرغم أشد الوطنيين المصريين تحمساً ، بزعامة النحاس باشا الرشيدة ، أن يعيدوا النظر فى موقفهم .

ومع ذلك فمشكلة العلاقات بين مصر والسودان ، لا سيما المسلمين من سكانه فى الشمال ، لا تزال وستبقى مشكلة شائكة . ولا يمكن الوطنى المصرى فى اهتمامه بمسائل مياه النيل والعلاقات الدينية مع السودان أن يقلع عن اهتمامه بمستقبل تلك البلاد ، ولا يمكن فى أى ظرف أن تقبل حكومة فى السودان تكون غير صديقة أو غير بادية الكفاية .

ولعل الخطر فى السير بسفينة الادارة فى السودان فى رأى مؤلف الكتاب ، هو ألا يقدر البريطانيون الطبيعة المعقدة للمشاكل السياسية فى السودان ، وألا يقدرها روح الوطنية المصرية ، وألا يقدرها الروح الوطنية فى شمال السودان ، فبين هذه الصخور المعترضة يجب أن تسير السفينة . وفى رأيه أن خير حكمة تنطبق على حالة السودان ، هو العمل بقول القائل : العجلة من الشيطان .

حسن محمود